



أزمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية ومستقبل التغيير في العالم العربي
بحث مقدم من قبل
أ.م.د. سامر مؤيد عبد اللطيف
جامعة كربلاء – كلية القانون

الخلاصة :-

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الازمة التي تعانيها اغلب النظم السياسية العربية من جراء غياب التداول السلمي للسلطة في شطرها التنفيذي وبخاصة على مستوى رئيس الدولة ، وما اسفرت عنه من بروز ظاهرة الحراك الشعبي في بعض هذه الدول .
وقد جرى تقسيم البحث على أربعة مطالب ؛ يستجلى الأول منها معنى التداول بأنواعه المختلفة للسلطة . ويتحرى المطلب الثاني أسباب استعصاء الانتقال السلمي للسلطة التنفيذية في العالم العربي . بينما انصرف المطلب الثالث الى تبيان الآليات الدستورية والواقعية لانتقال السلطة في العالم العربي . وكان المطلب الرابع والأخير مكرسا للوقوف على الإرهاسات التي يشهدها العالم العربي والتي تبشر بقرب انفراج الأزمة وبدايات التغيير في العالم العربي.
الكلمات المفتاحية : النظم السياسية ، السلطة التنفيذية ، الدول العربية.

Abstract :-

The research aims to shed light on the crisis experienced by the majority of Arab political systems as a result of the absence of a peaceful transfer of power in the executive split, particularly at the level of the head of state, and resulted in the emergence of the phenomenon of popular movement in some of these countries.

The research was divided on four demands, the first looked for the meaning of trading in its different forms of power. The second requirement investigating the reasons intractability of the peaceful transfer of executive power in the Arab world. While the third went requirement to demonstrate the constitutional mechanisms and realism to the transfer of power in the Arab world. It was the fourth and final demand dedicated to determine the Alirhasat of the Arab world and which promises imminent breakthrough crisis and the beginnings of change in the Arab world.

Keywords: political systems, executive power, Arabic states.



المقدمة :-

أهمية البحث :

يعد مبدأ تداول السلطة سلمياً بين القوى والأحزاب والاتجاهات السياسية في المجتمع مبدأً مركزياً من مبادئ الدستور الديمقراطي ، إذ يستجيب هذا المبدأ وبفاعلية لخاصية التعددية والتنوع في البنى والمؤسسات والقوى المختلفة التي يتميز بها هذا النظام ؛ مثلما يؤمن هذا المبدأ بتحقيق مضمون حكم الأغلبية ، لان تداول السلطة بين القوى والاتجاهات والأحزاب السياسية على وفق ما تمليه نتائج الانتخابات التي تجري ضمن مدد محددة دستوريا ، يفسح المجال لاشتراك الشعب في تحديد توجهات السلطة التي تضطر تحت ضغط نتائج هذه الانتخابات إلى استرضاء الشعب والاستجابة لمطالبه على أمل العودة إلى السلطة مجدداً ومع تعاقب الحكام المنتخبين لممارسة مسؤوليات محددة ولمدد يحددها الدستور على سدة الحكم ، تتلاشى المفاصل المترتبة على استمرار طرف واحد في السلطة لمدة غير محددة والتي تتمثل بالطغيان وسوء الإدارة وترهلها أو فسادها .ومن هنا يضحى تداول السلطة التنفيذية ، السبيل الأمثل إلى تطوير الأداء الحكومي والالتزام بمصالح المجتمع، من خلال الالتزام بالإرادة الانتخابية للغالبية الشعبية. جدير بالذكر إن مبدأ تداول السلطة مبدأ دستوري تتم مراعاته في الدول الديمقراطية ذات الأنظمة الملكية، مثلما هو مراعى في الجمهوريات الديمقراطية. فالملوك في الدول الديمقراطية لا يمارسون سلطة تنفيذية، إنما يمارسها أناس منتخبون ومسئولون أمام مجالس نيابية وأمام الناخبين الذين يجب الرجوع إليهم عند نهاية الولاية الدستورية للسلطة. فهم وحدهم أصحاب الحق في انتخاب من انتهت ولايته من عدمه، إذا رشحوا أنفسهم أكثر من مرة.

إشكالية البحث

تواجه ممارسة السلطة في العالم العربي أزمة عميقة يمكن اختزالها في غياب التداول السلمي لتلك السلطة ومعه تشوه آليات المشاركة السياسية في مجتمعاته ، الأمر الذي أفضى إلى حدوث فجوة بين السلطة وباقي التيارات السياسية في البلاد العربية المختلفة. لذا باتت العديد من نظم الحكم العربية، تواجه معضلات حقيقية تهدد وجودها وإستمراريتها وأصبحت السياسات المنتهجة من قبلها لا تخدم المصالح العليا لأوطانها وشعوبها ولا تساعد على مواجهة تحديات العصر، التي تحيط بها. ومن هنا نبعت الحاجة إلى تحليل جذور هذه المشكلة من خلال تسليط الضوء على مشكلة التداول السلمي للسلطة بشرطها التنفيذي واستكشاف انعكاساتها على واقع ومستقبل تلك الأنظمة .

هدف البحث

يسعى البحث إلى الإجابة عن تساؤلات عدة منها ما المقصود بالتداول السلمي للسلطة ؟ وما هي أسباب غيابه عن آليات عمل النظم السياسية العربية ؟ هل يعطي واقع الحكم وآليات عمله فرصة لتداول السلطة وإتاحتها للمواطنين على نحو عادل قائم على تساوي الفرص؟ وكيف تنظم الدساتير العربية – إن وجدت – انتقال السلطة وتداولها وما مدى الالتزام بالدستور وتطبيقه؟ وكيف أسهمت هذه الأزمة في بلورة مناخ التغيير في العالم العربي وما هي تداعياتها المستقبلية ؟

خطة البحث

- المطلب الأول : مفهوم التداول السلمي للسلطة التنفيذية
- المطلب الثاني : أسباب أزمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية في العالم العربي
- المطلب الثالث : آلية انتقال السلطة التنفيذية بين النص الدستور والواقع السياسي
- المطلب الرابع : انفراج الأزمة ومستقبل التغيير في العالم العربي



المطلب الأول : مفهوم التداول السلمي للسلطة

شأنه شأن سائر المفاهيم والظواهر الإنسانية ، تعرض مفهوم التداول السلمي للسلطة السياسية إلى الكثير من المراجعة والتحليل ، وتلاقفته الكثير من الآراء والاجتهادات التي عبرت عن خلفيات إيديولوجية وروى متباينة . وللوقوف على معرفة هذا المفهوم ، لابد من التعريف به أولاً ، ومن ثم بيان شروطه ، وإشكاله . وعلى هذا الأساس جرى تقسيم هذا المطلب على ثلاثة فروع :

الفرع الأول : تعريفه.

الفرع الثاني : شروطه .

الفرع الثالث : أشكاله .

الفرع الأول : تعريفه :

إن محاولة تعريف مفهوم التداول على السلطة لا تخلو من صعوبات وإشكالات ترتبط بتعدد وجوه التداول ، وتنوع لوازم إمكانه ، مما يعرقل عملية حصره في إطار مفهومي واحد . وفي هذا السياق يعرف (شارل دباش) التداول على السلطة بكونه "مبدأ ديمقراطي لا يمكن - وفقه - لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لا نهاية له، و يجب أن يعوض بتيار سياسي آخر". أما (جان لوي كرمون) فيعتبر أنه "و ضمن احترام النظام السياسي القائم يدخل التداول تغييراً في الأدوار بين قوى سياسية في المعارضة أدخلها الاقتراع العام إلى السلطة و قوى سياسية أخرى تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل إلى المعارضة".

و لعل المتأمل في هذين التعريفين يتجلى له بوضوح التركيز على الجانب الوظيفي للتداول من حيث كونه آلية لإدارة الدخول و الخروج إلى السلطة والى المعارضة بين تيارات سياسية مختلفة . لكن في حقيقة الأمر إن إشكالية التداول على السلطة هي أعمق من ذلك بكثير فهي تكشف عن طبيعة الحالة الاجتماعية برمتها في صراعات أطرافها وتحالفاتهم و في درجة الوعي السياسي العام لذلك كان التحقق الفعلي لمبدأ التداول مرهوناً بشروط مسبقة هي شرط إمكانه .^(١)

وقد يعرف التداول على السلطة بكونه "مبدأ ديمقراطي لا يمكن وفقه لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لا نهاية ، و يجب أن يعوض بتيار سياسي آخر".

كما قد يقصد بتداول السلطة : "وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب. وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على أساس النظر إلى التداول السلمي للسلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي".^(٢)

كما ويعرف الدكتور (صفي الدين خربوش) «تداول السلطة» بأنه يعني: «وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية».^(٣)

ومبدأ تداول السلطة مبدأ دستوري تتم مراعاته في الدول الديمقراطية ذات الأنظمة الملكية، مثلما هو مراعى في الجمهوريات الديمقراطية. فالملوك في الدول الديمقراطية لا يمارسون سلطة تنفيذية، إنما يمارسها أناس منتخبون ومسئولون أمام مجالس نيابية وأمام الناخبين الذين يجب الرجوع إليهم عند نهاية



الولاية الدستورية للسلطة. فهم وحدهم أصحاب الحق في انتخاب من انتهت ولايته من عدمه، إذا رشحوا أنفسهم أكثر من مرة. وتنتقل السلطة في النظم السياسية عن طريق نوعين من الآليات أو لاهما آليات سلمية والأخرى عنيفة. ويقصد بالآليات السلمية أن يتم هذا الانتقال دون إكراه أو إجبار، أي دون استخدام أساليب القوة المادية أو المعنوية لإجبار شخص الحاكم أو النخبة الحاكمة على ترك الساحة لنخبة أخرى أو لشخص آخر. بينما يقصد بالآليات العنيفة استخدام القوة لإجبار الحاكم أو النخبة الحاكمة على ترك موقعها دون سند للنخبة الجديدة سوى القوة. ويعني هذا ارتباط ذلك بما يعرف في الفقه السياسي بالشرعية الدستورية أو القانونية أو بالمشروعية، أي باستناد طريقة الوصول إلى السلطة إلى الأسلوب الذي يحدده الدستور والقانون، فإذا نص الدستور على الانتخابات أو الاستفتاء أو اختيار المجلس النيابي وحدد شرطاً لشغل المنصب ينبغي الالتزام بالطريقة التي نص عليها الدستور وإلا اعتبر من شغل المنصب مغتصباً له وعليه أن يسعى للحصول على قدر من التأييد الشعبي الذي يسمح له بالاستمرار في السلطة من خلال ما يعرف بتوليد شرعية سياسية قد تسمح بتجاوز المواطنين عن غياب الشرعية القانونية، أي طريقة الوصول إلى السلطة. (٤)

والمضمون الثاني الذي يدل عليه تداول السلطة يتمثل في ترجيح حكم الأغلبية والأخذ برأيها والنظام الديمقراطي عادة يحتكم إلى رأي الأغلبية في تحديد الاختيار الأولي بالإتباع. ومن أهم المسائل التي تتطلب معرفة تفضيل الأغلبية لها، مسألة تولي السلطة باعتبار أن الشعب مصدر السلطات. ومن هنا فإن مبدأ تداول السلطة هو تعبير عملي عن مبدأ الشعب مصدر السلطات، كما انه تطبيق لمبدأ حكم الأغلبية. على أن الأغلبية قد تعتمد إلى تعطيل التحول الديمقراطي في طرحها لنظم حكم بديلة للنظام الديمقراطي ولنكون أمام حالة ارتداد النظام الديمقراطي وأمام الشعب هنا حوله المفتوحة.

الفرع الثاني : شروطه :

يكاد التداول السلمي للسلطة يلخص سمات النظام الديمقراطي على النمط الغربي، إذ يستلزم حدوثه وجود تعدد حزبي وتنافس سياسي حقيقي وانتخابات دورية حرة ونزيهة ورأي عام قوي وقادر على التأثير ووسائل إعلام تقوم بدور رقابي فاعل في محاسبة القائمين على السلطة. (٥)

أولاً- التعددية الحزبية : إن التعدد في الأحزاب و الفئات السياسية هو في حقيقة الأمر من أهم شروط التداول على السلطة ، إذ يرتبط الأخير بوجود تعدد حزبي حقيقي يسمح بتنافس فعلي بين عدد من الأحزاب ذات التوجهات المتباينة كي تنتقل السلطة من حزب إلى آخر أو من زعيم أحد الأحزاب إلى زعيم حزب آخر، الأمر الذي يعني أن التداول السلمي للسلطة قد لا يستقيم في ظل وجود حزب وحيد وإن كان من الممكن حدوث نوع من التداول بين زعماء الحزب أو زعماء الاتجاهات المختلفة داخله. ففي حمأة الصراع على السلطة تتجلى التعددية الحزبية كظاهرة طبيعية لاختلافات سياسية تتضمن تمايزات فكرية، أيديولوجية... الخ بين مكونات المجتمع السياسي. و تمثل ظاهرة - الاختلاف - هذه، عمق حراك المجتمع و هدف النظام السياسي الذي يتوجه إليها بالتنظيم لحفظ الدولة و المجتمع من التفكك و التحلل.

و أدنى أشكال التعددية الحزبية هو وجود حزبين سياسيين متنافسين ينحصر التداول على السلطة بينهما في فترات تحددها القوانين المنظمة للانتخابات.

وبالمقابل تنعدم في نظام الحزب الواحد حرية الاختيار بين تيارات سياسية مختلفة و ينحصر الانتخاب في حزب السلطة الذي يهيمن عادة على كل الوظائف السياسية في الدولة وبذلك يفقد الانتخاب كل مضامينه



الأساسية ليتحول إلى أشكال أقرب إلى الاستفتاء أو التزكية أو غيرها من المصطلحات المعبرة عن إبداء الرأي إزاء طرف واحد.^(٦)

ثانياً - الانتخابات: لا ريب أن وجود انتخابات دورية حرة ونزيهة يعتبر أمراً جوهرياً لتحقيق التداول السلمي للسلطة. إذ أن إجراء هذا النوع من الانتخابات الدورية إحدى سمات النظم الديمقراطية لأنها - أي الانتخابات - الوسيلة الوحيدة لتحقيق التداول الدوري للسلطة بعد مرور عدد من السنوات، الأمر الذي يسمح للناخبين بمحاسبة الرئيس أو رئيس الوزراء أو الحزب أو الائتلاف الحزبي الذي وصل إلى السلطة في الانتخابات السابقة.

وإذا كان لفظ التداول يطلق على عملية الدخول والخروج من السلطة فإن الانتخابات هي الأداة التي تتم بها هذه العملية. ودون الدخول في تفاصيل عملية الاقتراع فيكفي القول بضرورة أن يجري الاقتراع بشكل حر و عام ومباشر وسري، و يبقى اختيار أحد طريقتي الاقتراع المطبقان حتى الآن في الديمقراطيات الحديثة، الاقتراع بأغلبية الأصوات و الاقتراع بمبدأ النسبية، أمراً موكول إلى كل بلد حسب ما يرضيه.

كما يجب التأكيد على ضرورة دورية إجراء الانتخابات فهي الضامن لعدم بقاء أحد الأطراف السياسية في السلطة إلى ما لا نهاية له، و هي الكاشف للتغيرات الحاصلة في اتجاهات الناخبين للتصويت لهذا الطرف أو ذلك.

أخيراً، إن الانتخابات هي الضامن الأساس لعودة تيار سياسي إلى السلطة بعد الخروج منها، وهي تمثل إحدى أهم المحطات التي يمارس فيها الشعب سيادته و دوره كفيصل و حكم بين التيارات السياسية المتنافسة في البلاد.

ثالثاً - الاتفاق حول مؤسسات الدولة و حكم الأغلبية في ظل احترام الأقلية: يفترض التداول على السلطة اتفاقاً أولياً على مؤسسات الدولة. إن التداول هو ليس تغيير للدولة و إنما هو تغيير في الدولة، وهو ليس تبديلاً لنظام الدولة بقدر ما هو تغيير للنخبة الحاكمة فقط.

كذلك فإن التداول هو تداول على تسلم أجهزة الدولة من أجل تطبيق قناعات و خيارات و برامج الفئات و الأحزاب السياسية الصاعدة إلى السلطة، و ذلك من خلال المؤسسات القائمة (مؤسسة الرئاسة، مؤسسة القضاء، مؤسسة الجيش... الخ). هذه المؤسسات التي لا يمكن تحويلها في الغالب إلا بعد استشارة شعبية موسعة و تنقيحات دستورية عميقة بعد الحصول على إجماع داخل الطبقة السياسية. و يجدر الذكر بأن دساتير بعض البلدان تحضر أي تعديل على بعض موادها كالنظام الجمهوري في فرنسا أو فيما يتعلق بالحقوق الأساسية للمواطن في كثير من الدساتير الأخرى.^(٧)

ومن نافلة القول بأن صعود نخبة سياسية إلى سدة الحكم لا يعفيها من الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة التي سبقتها خصوصاً في مستوى الاتفاقات الدولية و لكن هذا لا يمنعها طبعاً من إعادة النظر في تلك القرارات و الاتفاقات المبرمة سلفاً.

وهكذا تتراءى لنا بعض أهم حدود التداول و المجالات التي يختص بها، و يبقى حكم الأغلبية ضمن احترام الأقلية، و ضمان حق العودة للفئات المغادرة للسلطة إلى المعارضة آخر المبادئ التي يفترضها التداول، فطغيان الفئة الحاكمة و هيمنتها على المجتمع هو الممهد الأساس للدكتاتورية و الاستبداد و المعطل تعريفاً لمبدأ التداول.



الفرع الثالث : أشكاله :

يتم تقسيم التداول عادة بالنظر إلى حجم سيطرة النخبة السياسية الصاعدة إلى الحكم على السلطتين التنفيذية والتشريعية و الذي يتعلق عادة بتوقيت و نتائج الانتخابات الرئاسية و البرلمانية.

أولاً - التداول المطلق: هو التداول الذي تدخل على أثره السلطة بكاملها الى المعارضة. و يتأتى هذا النوع من التداول عادة في النظام البرلماني اثر فوز حزب أو كتلة حزبي متجانس من المعارضة بالأغلبية المطلقة من الأصوات في الاقتراع العام مما يؤهله الى تشكيل الحكومة بمفرده.

أيضاً، يمكن أن يحصل تداول مطلق على السلطة في النظامين الرئاسي و نصف الرئاسي إذا ما كان عقد الانتخابات الرئاسية و البرلمانية في فترة زمنية واحدة مما يتيح للرئيس و الأغلبية البرلمانية أن يكونا من كتلة أو حزب واحد قادر على أن يشكل الحكومة بمفرده.

و يتواجد التداول المطلق خصوصاً في نظام الحزبين (Le Bipartisme). فكان تداول المحافظين والليبراليين من سنة (١٨٣٢ إلى سنة ١٩١٤) في بريطانيا تداولاً مطلقاً تدخل على أثره السلطة بأسرها إلى المعارضة في حين يتسلم الحزب أو الكتلة الفائزة بالأغلبية المطلقة في الانتخابات زمام السلطة.

ثانياً - التداول النسبي: هو التداول الذي يدخل فيه قسم فقط من السلطة إلى صف المعارضة. و يوجد هذا النوع من التداول في النظامين الرئاسي و نصف الرئاسي حيث يتم انتخاب الرئيس و البرلمان في فترات زمنية متباعدة. إذ وعلى نقيض التداول المطلق حيث تنتمي السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية إلى كتلة أو حزب سياسي واحد حاصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات فإن التداول النسبي يتيح سيطرة طرف من المعارضة على قسم فقط من السلطة و الحزب الحاكم على القسم الآخر، أي بصورة أخرى أن تنتمي أغلبية البرلمان إلى حزب أو كتلة سياسية في الوقت الذي ينتمي فيه الرئيس إلى حزب أو كتلة سياسية أخرى.

و يوجد هذا النوع من التداول خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ عادة ما لا يكون الرئيس من الأغلبية المسيطرة على الكونغرس. ففي الفترة الفاصلة بين سنة ١٩٤٤ و سنة ١٩٨٨ لم يحصل تداول مطلق على السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية إلا مرة واحدة و ذلك في سنة ١٩٥٢ في عهد الرئيس (ايزنهاور).

ثالثاً- التداول عبر وسيط: يوجد هذا النوع من التداول على السلطة خصوصاً في ألمانيا، إذ بحكم عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة في البرلمان يتم التداول عبر ترجيح حزب ثالث كفة أحد الحزبين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاجتماعي الديمقراطي) من أجل تشكيل الحكومة. و قد لعب الحزب الليبرالي لفترات طويلة دور المرجح لكفة أحدهذين الحزبين من أجل السيطرة على السلطة.

و كثيراً ما يأخذ الحزب الثالث بالبرلمان في هذا النوع من التداول حجماً أكبر مما هو عليه في حقيقة الأمر، و غالباً ما يفرض على الحزب الذي اختار ترجيحه من أجل تشكيل الحكومة تنازلات سياسية.

و جدير بالذكر، أن الحكومة في هذا النوع من التداول كثيراً ما تكون غير قوية و ذلك لظلال الشك التي تعترها من أن ينفرط عقد التحالف بين الحزبين الذين يؤلفانها على عكس ما هو موجود عادة في نظام الحزبين حيث يكون للحزب الفائز في الانتخابات القدرة على تشكيل الحكومة بمفرده و دون الحاجة إلى الاستعانة بأقلية أخرى في البرلمان.

و في النهاية، يمكن لنا من دون عناء ملاحظة الإجماع الحاصل لدى الأنظمة السياسية على اعتبار التداول على السلطة كونه آلية منظمة للحياة السياسية. هذا بالإضافة إلى اعتبار التداول كونه اتفاقاً على حل المشاكل السياسية و الاجتماعية بطرق سلمية و تعاقدية، وهو عين ما تصبو إلى تحقيقه الديمقراطية.



المطلب الثاني : أسباب أزمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية في العالم لعربي

من الصعوبة بمكان حصر أسباب أزمة تداول السلطة باتجاه واحد ، كونها تتعدد وتختلف باختلاف الظروف الذاتية والموضوعية للمجتمعات العربية . ومع ذلك يمكن تبويب تلك الأسباب وفق نسق من الظروف والعوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول : الأسباب التاريخية

ليس من الغريب القول بأن تاريخ المنطقة العربية/الإسلامية لم يكن متناغما مع الانتقال السلمي للسلطة. فقد عرفت المنطقة العربية/الإسلامية منذ وفاة الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) خلفاء وسلاطين وأمراء لم يعرفوا معنى انتقال السلطة. ولقد ثار جدال فقهي واسع بشأن إمكانية عزل الخليفة أو إجباره على التنازل وهو الأمر الذي بلغ ذروته في حادثة مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه وما أعقب مقتله من فتنة كبرى كان من بين مظاهرها الخلاف بين من طالبوا عثمان بالتنازل ومن بعدها أقدموا على قتله لرفضه التنازل أو الخروج على البيعة من ناحية، ومن رأوا أنه لم يكن لأحد أن يجبر الخليفة على التنازل أو يعزله واعتبروا الخارجين على عثمان مخالفين لتعاليم الإسلام لخروجهم على الخليفة المسلم.

لقد بويح الصحابي (أبو بكر الصديق) خليفة للمسلمين في سقيفة (بني ساعدة) بعيد وفاة الرسول (صلى الله عليه واله وسلم)، ثم أوصى (أبو بكر) لـ(عمر بن الخطاب)، وجعل عمر الخلافة في السنة الذين كان من بينهم (عثمان)، ثم قتل (عثمان) وبويح (علي ع)، ثم قتل فبويح (معاوية) وحول الخلافة إلى ملك يتوارثه أبناؤه من بعده. وانتقلت الخلافة من الأمويين إلى العباسيين بالسيف وهي السمة التي تكررت بعد ذلك في الممالك التي بدأت تتولد داخل رحم الدولة العباسية في جميع أرجاء العالم الإسلامي. أكثر من هذا، حدثت صراعات بين الأمين والمأمون ولدى (هارون الرشيد) العباسي والذي انتهى بمقتل (الأمين) وتولي (المأمون) الخلافة.^(٨)

وكانت دولة المماليك في مصر والشام والحجاز مثلاً لانتقال السلطة من خلال الاحتكام إلى السيف، حيث فرض الأكثر قوة نفسه سلطاناً إلى أن يتمكن آخر من القضاء عليه وتنصيب نفسه سلطاناً. ولم تكن دولة المماليك استثناء في ذلك بل شاع هذا الأمر في حين تضاعف الصراع على منصب الخليفة وكاد يختفي عندما تحول المنصب إلى منصب ذي أهمية رمزية دون سلطات فعلية.

ولم يتغير الوضع مع سيطرة العثمانيين على معظم أرجاء الوطن العربي، ولا مع محاولات البعض الخروج على سلطة العثمانيين وتحديهم مثل علي بك الكبير في مصر أو ظاهر العمر في (فلسطين)، ولا حتى مع تأسيس (محمد علي) الكبير لدولة حديثة في (مصر والسودان والحجاز والشام)، إذ ظل مفهوم تداول السلطة غائبا حيث يتمتع الحاكم بسلطات مطلقة وينتقل الحكم أو السلطة من شخص إلى آخر بالوفاء أو بالقتل.

وعندما تأسست دول أو كيانات الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية وتفككها، سعت دولتا الانتداب -بريطانيا وفرنسا- إلى وضع تنظيم جديد في هذه الكيانات إما بتحويلها إلى نظم ملكية (مصر والعراق وشرق الأردن) أو جمهورية (لبنان وسوريا) وجعلها تتسم ببعض سمات النظم الليبرالية الغربية من قبيل التعدد الحزبي والانتخابات الدورية ووجود المجالس النيابية.^(٩) ومرة أخرى لم يتحقق التداول السلمي للسلطة لأسباب عدة كان من أهمها أن الانتخابات الحرة والنزيهة أنت عادة بأغلبية من حزب أو أحزاب تدعو لتحقيق الاستقلال الكامل عن بريطانيا أو فرنسا، الأمر الذي



جعل دولة الاحتلال تتدخل بالتحالف مع قوى محلية أخرى من الملك وأحزاب الأقلية لتزييف إرادة الناخبين أو تعطيل الحياة الديمقراطية، الأمر الذي أعاق تحقق التداول السلمي للسلطة. وجاءت الانقلابات العسكرية لتفتح صفحة جديدة في سجل التداول العنيف للسلطة في الوطن العربي، ولتشهد (سوريا) ثلاثة انقلابات في عام واحد هو عام (١٩٤٩)، ولتشهد (مصر) حركة للجيش عام (١٩٥٢) والعراق (١٩٥٨) واليمن (١٩٦٢) والجزائر (١٩٦٥) والسودان (١٩٥٨) وليبيا (١٩٦٩). وتم في كل من (مصر واليمن والعراق وليبيا) القضاء على النظام الملكي وتأسيس نظم جمهورية ثورية بينما كانت انقلابات (السودان والجزائر وسوريا) داخل نظم جمهورية. وقد نجحت بعض هذه الانقلابات في تأسيس نظم قوية استمرت لفترة طويلة بينما أخفق بعضها في الاستمرار وأتاح السبيل لانقلابات أخرى توالى منذ حدوث الانقلاب الأول.^(١٠)

بيد أن الأمر المهم في الانقلابات العسكرية أنها أسست لطريقة حديثة في انتقال السلطة ألا امتلاك القوة، وحيث إن القوات المسلحة أو الجيش هي القوة الأكبر داخل النظام، فإن من يسيطر عليها يستطيع السيطرة على السلطة؛ وهو أمر يجافي تماماً فكرة التداول السلمي للسلطة بناء على تنافس سياسي بين أكثر من شخص وأكثر من اتجاه. ومن ثم لم يكن غريباً أن تتبنى النظم التي تأسست بعد الانقلابات العسكرية فكرة التنظيم السياسي الوحيد وأن تهجم بعنف فكرة التعدد الحزبي وأن توصف النظم التي تأسست فيما بين الحربين بأنها نظم بالية عقيمة وعميلة للاستعمار.

وفي الوقت نفسه الذي كانت الانقلابات فيه تتتابع في بعض النظم الجمهورية -سوريا واليمن والسودان على سبيل المثال- كانت النظم الملكية ترسخ أقدامها بعيداً عن فكرة التداول السلمي في ظل عدم وجود أحزاب سياسية أو تنافس حقيقي واحتكار الأسر الحاكمة للمناصب الرئيسية في النظام، أو في ظل تعدد حزبي مشروط بسيطرة الأحزاب الموالية للقصر على المجلس النيابي مثلما كان الحال في المملكة المغربية.

وعندما بدأت كثير من دول العالم التي تشابهت ظروفها مع الدول العربية خلال الخمسينيات والستينيات في التحول نحو الديمقراطية والسماح بالتعدد الحزبي وإجراء انتخابات حرة أنتت بقيادات جديدة أو معارضة، ظلت النظم السياسية العربية عصية على هذا التحول سواء في النظم الجمهورية أو الملكية، حيث لم تشهد أي منها -حتى الآن- تداولاً حقيقياً للسلطة باستثناء (المغرب) التي شهدت حصول أحزاب المعارضة على أغلبية، مكنتها من تشكيل الحكومة في ظل ضوابط معينة يحددها الملك الذي يعتبر المرجع الأخير في النظام السياسي المغربي.^(١١)

وكانت ظروف الحرب الباردة مواتية تماماً لتجذر الأنظمة العربية الشمولية، حيث استفادت من إستقطاباتها، ورفعت شعارات ثورية الشكل، فارغة المضمون، واعتمدت على إيديولوجيات قومية ويسارية لاكتساب شرعيتها في الوعي السياسي العربي، واستفادت من شعار لا صوت يعلو على صوت المعركة مع العدو الإسرائيلي حتى استنفذته مثل باقي شعاراتها وأطروحاتها الجوفاء.

ثم بدأت تلك النظم تواجه، منذ بداية ثمانينات القرن العشرين المنصرم، مشكلة تآكل شرعيتها السياسية، نظراً لفشلها الذريع في الحفاظ على الاستقلال الوطني، وفي مواجهة التهديدات الخارجية، وفشلها في تحقيق التنمية، وعجزها عن تحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية وسواهما. بينما نجحت تلك الأنظمة في إدارة الأزمات، وفي إخفاء الغليان الداخلي وتأجيل الانفجار، بسبب التفوق الهائل المتراكم في قوة الأجهزة الأمنية والاستخبارية متفاعلاً مع تراكم خبراتها في احتواء وقمع النشاطات المعارضة بمباركة ودعم واسع من السلطة السياسية بشقها التنفيذي.



ومع انهيار الاتحاد السوفيتي عام (١٩٩١) الداعم الأساسي لحركات التحرر والنظم الثورية بالإضافة للسيطرة الأحادية الأمريكية وبالتالي سيطرة الرأسمالية وانتشار العولمة واقتصاد حرية السوق عبر العالم كل ذلك جعل النظم العربية تأخذ بهذا النظام، غير أن هذا جعل الكفة غير متوازنة وبالتالي سبب خلل في المنظومة العربية فالعولمة واقتصاد حرية السوق يتطلب في الكفة المقابلة تعددية سياسية حقيقية واحترام الحريات والانفتاح سياسياً على العالم.

وبدلاً من البدء بالتغيير، لجأت الأنظمة الحاكمة إلى إغلاق الطرق أمام أية محاولة جدية في التغيير، وتحدثت عوضاً عن ذلك عن الإصلاح المقنن، كونها تريده مشروطاً ومنقوصاً، كي تستمر في إنكار حق شعوبها في إدارة وحكم نفسها، وعليه لم تصل الإصلاحات الجزئية الذي أمكن تحقيقها في بعض المواضع إلى مستوى تشكيل سلطات منتخبة تتنافس سلمياً وتتداول فيما بينها الحكم والسلطة، كما لم ترق الانتخابات التي تجري، والأحزاب التي يسمح بتشكيلها، في بعض الدول العربية، إلى مستوى يمس جوهر السلطة، نظراً لعدائها لكل اختلاف أو تعددية أو تمثيل. وهذا يعود إلى الأساس التعسفي، الفاقد للشرعية، الذي نهضت عليه الأنظمة السياسية العربية، لذلك فهي تمارس العنف في السياسة والاجتماع، تعويضاً عن فقدانها للشرعية التاريخية، ولشرعية الإنجاز، ولا تخدم غير مصالح أصحابها وشركائها المنتفعين بها. وكل محاولات التغيير والإصلاح والتحديث التي جرت، أدت إلى مزيد من الفشل السياسي والتنموي، بسبب ممارسات نظم سياسية تستبد بالرأي، وتتجاهل الاتجاه العالمي المتزايد والراسخ نحو الديمقراطية.

وحتى مع الاحتلال الأميركي للعراق نشأ وضع إقليمي جديد في المنطقة العربية، لكن الأنظمة العربية لم تتغير، ولم تتعلم دروس التغيير من الوضع الجديد. ويبدو أن هذه الأنظمة التي ولدت عاجزة، ما تزال تعيش أو هامها هاجسها الأمني، وتستقي منه مقومات استمرارها، مفضلة أخذ مختلف أنواع المقويات والمسكنات من حراسها، القدامى والجدد، ومن تقارير أجهزة الأمن والاستخبارات.

لم تحت المتغيرات الحاصلة، الأنظمة العربية على إعادة حساباتها الداخلية، ولم ترجح سبيل العودة إلى منطق المصالحة الوطنية، مستفيدة من الدرس الذي يفيد بأن الأنظمة الشمولية في طور التفكك والأفول، وهي وإن اتصفت بالقسوة والقمع والضراوة، داخلياً، فإن ذلك لن يمكنها من امتلاك أسباب القوة الكافية، ويجعلها قادرة على مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية على حد سواء، كونها تفتقر إلى أسس الشرعية. (١٢)

الفرع الثاني : الأسباب السياسية

يندرج ضمن هذا الإطار طيف واسع من الأسباب التي تستقي معينها من حالة الأزمة الشامل التي تعيشها البلدان العربية سواء على مستوى البنى الفوقية المتمثلة في طريقة تشكل السلطة وطريقة ممارستها ونمط علاقتها بالمجتمع فضلاً عن طبيعة استجابة وتفاعل المجتمع معها. لهذا حاولنا إيجاز تلك الأسباب ضمن نطاقين الأول يتعلق ببنية الدولة والسلطة في العالم العربي، أما الثاني فيتعلق بنمط القوى السياسية الفاعلة في تلك البلدان.

أولاً- بنية الدولة والسلطة فيها

تتبع بعض العوامل التي تعيق مسار انتقال السلطة سلمياً في العالم العربي من بناء الدولة ككل وما تشمله من بنى أساسية إدارية وسياسية وقانونية، فهذه البنى هي التي تحدد الإطار الموضوعي لممارسة الناس وحدود اختياراتهم الممكنة والأفاق المفتوحة أمامهم. إذ ليس لهذه البنى أساس أو منطق آخر سوى



إرضاء حاجات النخب التي سيطرت على الدولة لتمكين سيطرتها وتعزيز سلطتها وضمان البقاء إلى أطول فترة ممكنة في موقع الحكم.^(١٣)

إن معظم النظم السياسية العربية إن لم يكن أغلبها على الإطلاق تعاني من الجمود في تركيبها البنوي وفي آلية الارتقاء السياسي مما جعل هذه النظم (النظم السياسية العربية) تدخل في أزمة تتجلى مظاهرها في عدة مجالات بدء من الشرعية والمأسسة والمشاركة الشعبية ومواجهة التحديات الخارجية وانتهاء إلى سوء الإدارة والتنمية الاقتصادية، فظلت الصيغة العامة لتلك النظم الجمود وعدم الاستقرار ما أدى في المحصلة النهائية إلى علاقة سلبية وصدامية أيضا بين الحاكمين والمحكومين ، ونتيجة لذلك تتابعت الانقلابات وساد التخبط في السياسات العامة و صاحب هذا النهج أساليب شديدة القمعية من جانب القيادات في التعامل مع أبناء الشعب

إن جوهر المشكلة يكمن في نتاج ممارسات الأنظمة الحاكمة التي استبعدت الخيار الديمقراطي في التداول السلمي للسلطة السياسية، حتى أصبح هذا الخيار مستحيلاً في ظل سيطرة فرد واحد وحاشيته على مقدرات الدولة ومختلف الموارد الوطنية والاجتماعية ومختلف أجهزة الإعلام وسواها.^(١٤) بل وقد تمادت تلك الأنظمة في تغليب الهمم الأمني تجاه شعوبها على حساب كل الأهداف، حتى بات الهاجس الأمني هو الهاجس الوحيد والفريد الذي يجب الالتفات إليه قبل أي من الأهداف الأخرى، وارتبط ذلك كله بهدف ضبط المجتمع وتقييد حراكه من أجل تأكيد سيطرتها على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تضمن تحقيق مصالح جماعة السلطة وتضمن استمرار البقاء فيها.^(١٥)

وثمة من يرجع هذا الاستعصاء السلطوي في العالم العربي الى النشأة المعاصرة للدولة العربية والتي نشأت، في الأغلب، إما على حامل المؤسسة العسكرية (الجيش)، وإما على خلفيات قبلية/عشائرية. هكذا قادت هذه الأوضاع إلى تآكل الدولة المفترضة (دولة المؤسسات والقانون) لصالح السلطة، وإلى تهميش المجتمع، وعرقلته تحديته وتمدينه، كما أدت إلى التحكم بمصادر الثروة والقوة والتشريع.

وتكفي الإشارة إلى أن جميع النخب الحاكمة اليوم في البلاد العربية قد استلمت السلطة بالسيطرة المباشرة، إما بمناسبة خروج القوى المحتلة وبالتفاهم المسبق معها، أو بسبب اعتمادها مشروعية تاريخية لم يعد النظر فيها أو تجديد أصولها كما في بعض الملكيات والمشيخات، أو بمناسبة انقلابات عسكرية، ولم تعتمد أي منها في صعودها إلى سدة الحكم وفي تجديدها لنفسها في هذا الحكم على أي مشاوره جدية وحقيقية للمواطنين، ولا تزال ترفض أن تطرح وجودها وبقائها في السلطة بل وحتى سياساتها اليومية لأي استفتاء أو استشارة أو موافقة شعبية. فهي لا تقبل بأي شكل أن تربط استمرارها في السلطة بموافقة أو قبول الرأي العام، وتطلب أن ينظر إليها على أنها حقيقة قائمة تماماً كما أن الشمس والقمر حقائق أو ظواهر قائمة وغير مطروحة لأي نقاش ولا يمكن توجيه أي مساءلة لها أو اعتراض.^(١٦)

ومن الصعب أن تساهم بنية السلطة السياسية القائمة على إنكار السيادة الشعبية واعتماد مبدأ الأمر الواقع كقاعدة للتعامل السياسي في تسهيل فتح الحقل السياسي من قبل الدولة أمام المشاركة السياسية التي تقتضيها التجربة الديمقراطية الحقة . بل إن فتح هذا الحقل يعني في هذا السياق إنكار منطق الوصاية الحقيقي الذي يحكم تفكير النخب الحاكمة وممارستها، والاعتراف بوجود للأفراد وبأن السلطة مسألة اجتماعية لا واقعة طبيعية وبالتالي يمكن طرح سياساتها وأساس البقاء فيها وطريقة ممارستها للنقاش والتفاوض عليها ومن حولها.

وربما كان أفضل اسم يطلق على هذه السلطات السياسية العربية ويعبر عن طبيعتها العميقة هو مفهوم (السلطة الاستيلائية) بالمعنى القديم للكلمة، أي التي تتحقق بسبب وعبر الشوكة والقوة المادية والعسكرية المحضة ومن دون السؤال، أي سؤال عن رأي الأغلبية الاجتماعية أو الانشغال بقبولها أو رفضها. فهي



سلطة الأمر الواقع، ومن الصعب على سلطة الأمر الواقع أن تطور أي تفكير في التعددية وأن تفهم مضمون ومعنى التحولات الديمقراطية باعتبارها تجسيدا لإرادة جمعية بل من تنمية أي شعور بالمسؤولية العمومية.

كما أن من الصعب لها أن تتطور وتتبدل وتغير نفسها أو تخرج من تقاليدها، وهي لا تتغير إلا بالانهيار من الداخل أو بفعل عوامل خارجية. وأفضل ما يجسد غياب منطق التحول والتطور والتغير فيها هو الثبات الأسطوري الذي ينبغي أن يحظى به ممثلها الأول وزعيمها، ومن هنا لا ينبغي لرئيس الدولة أو رأس النظام أن يتعرض لأي تبديل أو تغيير أو أن تنطبق عليه قوانين الحياة والموت الطبيعية ذاتها. بل لا بد في سبيل القضاء على وهم زواله إذا توفي أو تعرض لحادثة خطيرة من تنصيب أحد أبنائه ليحل تلقائياً محله ويجسد استمرار نظام الأمر الواقع وامتناع التغيير.^(١٧)

ثانياً- هشاشة القوى الديمقراطية

تتجسد أزمة الانتقال نحو الديمقراطية في البلاد العربية اليوم في هشاشة القوى الديمقراطية التي يمكن المراهنة عليها للسير بعملية التغيير السياسي والتحويل الاجتماعي. وتتجلى هذه الهشاشة في غياب التنظيمات الديمقراطية الحقيقية وغياب القواعد والتقاليد والممارسات الواضحة والثابتة التي تميزها وتهيكليها، واقتصار الدعوة للديمقراطية على مجموعات صغيرة من اليسار السابق -وهي المجموعات التي تستخدمها في أغلب الأحيان من أجل إعادة تثمين نفسها في الساحة السياسية- أكثر مما تنظر إليها كبرنامج سياسي حقيقي للتحويل الاجتماعي. ويخدم تبني الديمقراطية كوسيلة للاستفادة من الانفتاحات الجزئية التي تدفع إليها أزمة النظام أو من الطموح إلى بناء تحالفات دولية جديدة. مما يعني أن هذه القوى لا تزال متلقية تستفيد من الانفتاحات المحدودة التي يضطر إليها النظام أكثر مما تساهم في خلقها، وبالعكس لا تزال الأجيال الجديدة الشابة التي لم تدجن بعد عن طريق الاضطهاد والقمع والإرهاب غير مؤمنة بهذه الانفتاحات ولا حتى بمعنى الديمقراطية، إنها فريسة لمشاعر اليأس، وهي تريد تحويلات جذرية وسريعة.

ومن الصعب الحديث عن وجود خيار ديمقراطي حقيقي بعد في البلاد العربية مع غياب قوى ديمقراطية قوية ومنظمة، بينما تنزع الدعوة الديمقراطية السائدة إلى أن تكون الرأسمال الثقافي الجديد الذي تثمره النخبة اليسارية الليبرالية المهمشة في التنافس الجديد المفتوح بسبب الأزمة على السلطة.^(١٨)

الفرع الثالث: الأسباب الاقتصادية

لا يخطئ الرأي الذي يقول إن الديمقراطية لا تقطع دابر التداول العنيف على الحكم ولن تقلص العنف السياسي الجماهيري إلى أدنى تعبيراته إلا بتفوق معدلات النمو الاقتصادي علي معدلات النمو الديمغرافي.

وبنظرة فاحصة الى حالة الفقر التي يعيشها معظم سكان البلدان العربية الكبرى تصبح الديمقراطية حلما بعيد المنال ؛ فهؤلاء الفقراء هم عادة في معظم ضحايا الأمية والجهل وهذا لا يساعدهم علي وعي أهمية الديمقراطية كعامل استقرار سياسي يساعد علي التنمية الاقتصادية باستقطاب الاستثمارات الخارجية وباقناع الرساميل الداخلية بعدم الفرار، ولا يساعدهم فضلا عن ذلك علي وعي أهمية حقوقهم المدنية ؛ فهم الذين لم يترك مطلب توفير لقمة العيش في رؤوسهم مكانا لأي مطلب سواه. وهكذا كانت المحصلة أنهم تعاملوا - حتى يومنا هذا- مع الانتخابات الديمقراطية إما بالاستنكاف عن التصويت كما هو الحال في (مصر) وإما ببيع أصواتهم (المغرب) وأما بالتصويت الاحتجاجي لأكثر الحركات تطرفا وعنفا



(الجزائر). ومن هنا تكرست حقيقة مفادها إن الديمقراطية لا تتأصل إلا في مجتمعات الوفرة إلي درجة أن رئيس البنك الدولي يقدر إن بلوغ متوسط الدخل الفردي السنوي عشرة آلاف دولار هو الشرط المناسب لتوطين الديمقراطية. عندئذ تتضاءل إمكانية التصويت الاحتجاجي والعنف السياسي ويختفي بيع الأصوات.^(١٩)

من جانب آخر فإن معظم الدول العربية مستقلة عن المجتمع، ونادراً ما كانت مصادر تمويلها الضرائب التي يدفعها المواطن؛ فقد استولت على الثروات الباطنية لتبيعها خاماً حتى تمول نفسها. وقامت، بنفسها، بإنشاء مشاريعها الصناعية وحتى الفلاحية والخدماتية لتحافظ على استقلاليتها وتفوقها على المجتمع فاعتبرت نفسها مسؤولة على " الشعب القاصر"، وعلى تطوره. وهكذا أعاق النفط العربي الديمقراطية، لأنه ريعي، تملكه الأسرة المالكة، وتتحكم في توزيعه وتمارس الكرم على المخلصين من الرعية. فتخلق علاقات زبونية تعتمد على الولاء وليس على العقد.^(٢٠)

الفرع الرابع : الأسباب الاجتماعية والثقافية

وتتعلق هذه الأسباب بتوليد الشروط والظروف اللازمة لخلق البيئة الاجتماعية والثقافية القادرة على استيعاب قيم البناء الديمقراطي وجوهرها فتح أبواب الحكم أمام المشاركة الشعبية . وفي هذا السياق يمكن تشخيص حالة اختلال عميق في البنية الاجتماعية والثقافية العربية تحول دون تمكين الأغلبية المجتمعية من الاستحواذ على وعي سياسي واجتماعي لائق، وتحد من قدرتها على الوصول إلى مصادر المعلومات، ويضعف إمكانية معرفتها لحقوقها ومصالحها، وبالتالي ممارستها حرياتنا، بعيدا عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية. وقد أكدت على ذلك تقارير التنمية الإنسانية العربية، التي أشارت إلى أن النقص في المعرفة والنقص في التنمية يؤديان بدهاءة إلى النقص في الحرية، أو في التمكين من الحرية، وبالتالي النقص في التمكين من الديمقراطية.^(٢١)

أن الفرد العربي، على الأغلب، يعيش في غربة عن مجتمعه وعن دولته، وهو بالكاد يدرك حقوقه ومعنى مواطنيته، فيما هو غارق في هموم تحصيل لقمة العيش، وتأمين مستلزمات الأكل والملبس والسكن، فضلا عن تكاليف التعليم والطبابة وغيرها؛ وفي هكذا أحوال فمن البديهي أن الديمقراطية الناشئة بهذا أوضاع يمكن أن تكون ناقصة أو مقيدة، أو خاضعة للسلطات المهيمنة على احد المجالات أو عليها كلها (السلطة السياسية أو السلطة المالية أو السلطة القبلية).

من جانب آخر فإن البنية الاجتماعية في العالم العربي هي على العموم بنية تقليدية تغلب عليها السمة القبلية والعشائرية والعائلية والطائفية والمذهبية والإثنية، وتنتمي لمرجعيات دينية، ومذهبية. وبديهي أن هكذا خلفيات تعيق الاندماج المجتمعي في البلدان العربية، وتحد من الانتقال إلى مسار الحداثة (مسار المواطنة والدولة والعقل)، وتساهم في إبقاء المجتمعات في حال من التفكك والاستنفار، وتحول دون تبلور المجتمع المدني. اللافت أن السلطات السائدة تبدو مرتاحة لهذا الوضع القلق، وتستمرئ العيش على هذه التناقضات، وتتصب نفسها حكما لكل هذه الأحوال، وتجعل من وجودها الحل الأفضل لضمان الأمن والاستقرار، بدلا من وضع أسس الاندماج المجتمعي عبر المواطنة والدولة والقانون.^(٢٢)

كما إن القوى والتيارات السياسية والاجتماعية في هذه الدول لم تتبلور بالشكل الذي يمكنها من منافسة النظم القائمة وتحديدها وجعلها عاجزة عن تهيئة بديل نوعي مقبول لدى السلطة السياسية، مع استمرار تحكم العاهات القديمة في بعضها كالتنافسية والقبلية التي تعبد الطريق للنظام السياسي الفتوي وتعد العدة



للحرب الأهلية وبالتالي باتت مجموعات المعارضة السياسية مجرد قوى ضعيفة ومفتتة وعاجزة عن القيام بدور حاسم في تشكيل البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المناسبة في الوقت الحالي وفي المستقبل القريب، مع عدم اضطرار الحكومات لإدخال إصلاحات جوهرية في بنيتها ومحتواها (في غالبية الدول العربية) لهو دليل واضح على عدم جدية عمل المعارضة وعدم فعاليتها إن وجدت في هذه المجتمعات .

وكلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وضعفت فاعليتها وتوقف نشاطها، كلما ازداد تعسف الدولة إزاء المواطنين وتضخم دور القوة في العلاقة بين المواطنين والدولة على حساب حقوقهم وحررياتهم، ومن جهة أخرى تمتد جهود الأنظمة الحاكمة لمنع قيام قوى سياسية واجتماعية مستقلة عن الدولة معيرة عن مصالح المواطنين بمختلف فئاتهم. فتمنع قيام الأحزاب والقوى الاجتماعية المختلفة، وحلت التنظيمات النقابية إن وجدت وفرضت رقابتها الصارمة على وسائل الإعلام^(٢٣)

وإذا كانت الثقافة الديمقراطية هي ثقافة معارضة ونقد، فإن الوعي العربي الهش قد انغرس في هوة سحيقة من ثقافة الخوف من النقد المستقل في النخبتين السياسية والفكرية والموروث عن تربية عائلية مؤنبة ومذنبية تزرع في رؤوس ضحاياها الرعب من الوقوع في الخطأ ورفض الرأي الآخر مهما بلغت درجة موضوعيته ومع الاستجابة السلبية لمتطلبات ثقافة الإجماع العشائرية الملازمة للذهنية التقليدية تغيب مساحة الاختلاف عن وجه التفاعل الاجتماعي بين الأفراد ضمن المجتمع الواحد مما سيعني غياب أهم متطلبات تعزيز البناء الديمقراطي القائمة على تطوير ثقافة الاختلاف والتنوع والتسامح ضمن المجتمعات الإنسانية.^(٢٤)

المطلب الثالث : آلية انتقال السلطة التنفيذية بين النص الدستوري والواقع السياسي

قد لانجافي الصواب إذا اختزلنا أزمة السلطة في العالم العربي عند بؤرة استعصاء انتقالها بطريقة سلمية ، إذ عادة ما يترك الحاكم موقعه إما بالوفاة أو بالاغتيال أو بالإجبار أو حتى بالقضاء على النظام برمته كما حدث في النظم الملكية إبان الخمسينيات والستينيات في (مصر والعراق وليبيا واليمن))، أو بقضاء أحد قادة النظام على رأس النظام كما حدث في الجزائر عام (١٩٦٥) وفي سوريا عامي (١٩٦٦ و ١٩٧٠) وفي العراق عام (١٩٧٩).

وبكل الأحوال لم تشهد الدول العربية باستثناء (لبنان والعراق) - انتقالا للسلطة بشرطها التنفيذي عبر صناديق الانتخابات الحرة النزيفة على الرغم من الإشارة الصريحة في معظم دساتير هذه الدول إلى اعتماد تلك الآلية في نقل السلطة فعلى سبيل المثال ينص الدستور التونسي في مادته (٣٩) على مسالة انتخاب الرئيس لمدة خمسة أعوام انتخابا عاما حرامباشرا، مع إجازة ترشيح الرئيس لولايتين متتاليتين.^(٢٥) وكذا فعل الدستور المصري في مادته (٧٦) بالإشارة إلى إن الرئيس ينتخب عن طريق الاقتراع السري المباشر ، لمدة ستة أعوام قابلة للتجديد مرات أخر ، كما جاء في المادة (٧٧) منه .^(٢٦) أما الدستور الجزائري فقد نص في مادته (٧١) على انتخاب الرئيس بالاقتراع المباشر لمدة خمسة أعوام قابلة للتجديد مرة واحدة فقط كما جاء في نص المادة (٧٤) منه .^(٢٧)

وفي بلدان عربية أخرى ينتخب رئيس الحكومة بشكل غير مباشر عن طريق المجلس النيابي كما هو الحال في لبنان حسب المواد (٧٣-٧٥) من دستورها النافذ^(٢٨) ؛ او من خلال ترشيح مجلس الشعب له بالاسم ثم يؤكد ذلك الترشيح باستفتاء عام يجري بعد ذلك كما هو الحال في (سوريا). تجدر الإشارة إلى أن خمسة بلدان عربية تحضر دساتيرها تولي الرئيس للحكم أكثر من دورتين متتاليتين هي (اليمن ، الجزائر ، السودان ، تونس ، لبنان).^(٢٩) مما يؤكد جانباً آخر من المحنة يتأتى من الانفصال الواضح بين



النصوص الدستورية وواقع الممارسة السياسية في هذه البلدان . ومن هنا غابت الأطر الدستورية التي تحكم الممارسة السلطوية وانتقالها والتي تباينت بين الأساليب العنيفة والسلمية بعيدا عن صناديق الاقتراع . وهكذا شهدت كثير من هذه النظم الجمهورية انقلابات متعددة أتت بقيادة عسكرية إلى السلطة استناداً إلى قوة الجيش مثلما هو الحال في سوريا التي شهدت عددا من الانقلابات عسكرية في الأعوام (١٩٤٩ / ١٩٦١ / ١٩٦٣ / ١٩٦٦ / ١٩٧٠) ناهيك عن كثير من المحاولات الانقلابية الفاشلة. (٣٠)

وشهد (العراق) كذلك أول انقلاب في المنطقة العربية عام (١٩٣٦) وانقلاباً آخر عام (١٩٥٨) وثالثاً عام (١٩٦٣) ورابعاً عام (١٩٦٨). وشهد (اليمن) انقلابات متتالية بدءاً من عام (١٩٦٢) وحتى عام (١٩٧٨).

كما شهد السودان دورات من الانقلابات العسكرية والحكم المدني منذ عام (١٩٥٨) حيث شهدت نظاماً عسكرياً قضى على النظام المدني القائم منذ الاستقلال واستمر هذا النظام العسكري خلال الفترة من (١٩٥٨) وحتى (١٩٦٤) وأعقبه نظام مدني حتى انقلاب عام (١٩٦٩) الذي أستمر حتى عام (١٩٨٥) ليتم تأسيس نظام مدني عام (١٩٨٦) استمر حتى عام (١٩٨٩) ليخلفه مرة أخرى نظام عسكري مازال قائماً حتى الآن.

ولم تستطع الجزائر التوصل إلى آلية سلمية للانتقال حيث أطاح قائد الجيش وزير الدفاع العقيد (هواري بومدين) بالرئيس (أحمد بن بله) وظل (بومدين) في السلطة حتى وفاته عام (١٩٧٨) ليخلفه أحد القادة العسكريين هو (الشاذلي بن جديد) حتى أحداث (١٩٩١) والتي أجبر بن جديد بعدها على الاستقالة ليخلفه مجلس أعلى للدولة مؤقت ترأسه (محمد بوضياف) الذي اغتيل بعد فترة قصيرة ليخلفه علي كافي، ثم انتخب قائد الجيش (الامين زروال) رئيساً للجمهورية ثم استقال قبل إكمال مدته ليخلفه (عبد العزيز بوتفليقة) بعد انتخابات رئاسية شكك منافسو (بوتفليقة) في نزاهتها. (٣١)

وقد شهدت مصر منذ دستور (١٩٥٦) انتقالين للسلطة عند وفاة الرئيس (جمال عبد الناصر) واغتيال الرئيس (محمد أنور السادات). وفي الحالتين تمت عملية الانتقال وفقاً للدستور القائم آنذاك (دستور (١٩٦٤) عند وفاة (عبد الناصر) عام (١٩٧٠)، ودستور (١٩٧١) عند وفاة (السادات) عام (١٩٨١). وفي العام (١٩٨١) تولى رئيس مجلس الشعب (د. صوفي أبو طالب) رئاسة الجمهورية مؤقتاً حتى تم ترشيح نائب الرئيس آنذاك (محمد حسني مبارك) لرئاسة الجمهورية وتوليه سلطاته الدستورية بعد استفتاء عام وفقاً لنص الدستور.

وفي (تونس) تمت الإطاحة بالرئيس (الحبيب بورقيبة) عام (١٩٨٧) في انقلاب سلمي أطلق عليه (انقلاب طبي) حيث بررت إقالة الرئيس (بورقيبة) بأسباب صحية. وخلفه وزير الدفاع آنذاك (زين العابدين بن علي) حيث أصبح رئيساً للدولة وزعيماً للحزب الحاكم منذ هذا التاريخ. ورغم السماح بالتعدد الحزبي وبإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، لا يبدو أن ثمة تحولاً نحو انتقال سلمي للسلطة لدرجة أن بعض المحللين لا يرون فارقاً كبيراً بين النظام التونسي منذ العام (١٩٨٧) وبين نظيره (السوري أو العراقي أو الليبي).

وقد فشلت معظم هذه الانقلابات -لاسيما المبكرة منها- في تأسيس شرعية جديدة لها تسمح بالاستمرار، بينما نجحت قلة منها مثل مصر في تحقيق هذا الهدف وتأسيس نظام جديد يتمتع بقدر من الشرعية سمح له بالاستمرار لحوالي نصف القرن دون تحد حقيقي لشرعيته الأمر الذي أتاح له فرصة النجاح في تطبيق انتقال سلمي هادئ للسلطة عند اختفاء شخص قاد النظام مرتين دون حدوث صراعات على السلطة، وهو أمر لم يتحقق في معظم النظم الجمهورية الأخرى التي شهدت انقلابات ومحاولات انقلابية متتالية منذ الانقلاب الأول.



ولا يقلل من الرأي السابق أن معظم قادة الانقلابات قد حاولوا تغيير السمات العسكرية من خلال تأسيس حزب سياسي يرأسه قائد الانقلاب أو خليفته وإجراء انتخابات برلمانية ومحلية وربما السماح بالتعدد الحزبي، إذ يظل الرئيس في السلطة رئيساً للجمهورية -بعد أن كان رئيساً لمجلس قيادة الثورة- وزعيماً لحزب الأغلبية الدائم ومسيطرأ على السلطة التشريعية إلى جانب السلطة التنفيذية وقادراً على تحقيق الفوز الساحق في الانتخابات الرئاسية أو في الاستفتاء على تجديد مدة رئاسته.^(٣٢)

وتعتبر (لبنان) حالة فريدة في الوطن العربي، حيث يمنع الدستور التجديد لرئيس الجمهورية بحيث يتحتم تغيير الرئيس كل ست سنوات عبر انتخاب يتم بين أعضاء مجلس النواب. وقد شهد النظام اللبناني -بتأثير النفوذ السوري- تجديداً للرئيس (إلياس الهراوي) مدته ثلاث سنوات للمرة الأولى في تاريخ لبنان عن طريق تعديل دستوري سمح بهذا الاستثناء. غير أن تشرذم الأحزاب السياسية اللبنانية لا يمكن أيأ من الأحزاب من السيطرة على مجلس النواب أو تشكيل ائتلاف حزبي ذي أغلبية، الأمر الذي يسمح لرئيس الجمهورية بقدر من الحرية في تشكيل الحكومة التي عادة ما تحظى بعد تشكيلها بثقة مجلس النواب.

أما في النظم الجمهورية التسلطية (الجمهورية الليبية، سوريا ، موريتانيا) فلا وجود لإمكانية التداول السلمي، حيث يسيطر حزب واحد أو قائد على السلطة بزعامة قائد عسكري أو مدني تؤيده القوات المسلحة. وقد انتقلت من الرئيس (حافظ الأسد) إلى نجله الرئيس (بشار الأسد) في صورة درامية استلذمت تعديل الدستور كي يسمح بتولي من لم يبلغ عمره الأربعين حسب نص الدستور. ولم يعلن عن تولي نائب الرئيس السوري سلطات رئيس الجمهورية حتى يتم الاستفتاء على الرئيس الجديد. وتمت ترقية الدكتور بشار الأسد إلى رتبة فريق، وتشهد هذه النظم عادة استفتاءات تكون نتيجتها (١٠٠%) تقريباً. أكثر من هذا لا تتم أي انتخابات للرئاسة أو استفتاء عليها في الجماهيرية الليبية من خلال استخدام حجة واهية وهي أن العقيد (القذافي) الذي يحكم منذ عام (١٩٦٩) لا يشغل منصباً رسمياً رغم أنه يحضر مؤتمرات القمة العربية والأفريقية بوصفه رئيساً للدولة ويعقد اللقاءات مع رؤساء وملوك الدول الأخرى. وقد انضمت السودان في ظل النظام الحالي إلى هذه المجموعة حيث يسيطر قائد عسكري على السلطة ويرأس حزباً يتمتع بالأغلبية.

أما في النظم الملكية التقليدية فإنها تنسم بوجود ملك أو سلطان أو أمير يملك ويحكم، ويشغل أفراد الأسرة الحاكمة معظم المناصب المحورية (رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الداخلية.. إلخ) وحيث لا توجد انتخابات نيابية ولا تعدد حزبي لا يتم التنافس أصلاً. وتعتبر رغبة رئيس الدولة هي المعيار الوحيد حيث يعين رئيس الوزراء أو الوزراء. كما تنسم هذه النظم من جانب آخر بغياب الدستور أو بغياب التقاليد الدستورية التي تقنن طريقة انتقال السلطة بغض النظر عن هذه الطريقة أو بحضورها المقيد بانتقال العرش عبر ما يعرف بـ (نظام الوراثة)، فتنقل السلطة على مستوى رئيس الدولة -الملك أو السلطان أو الأمير- إلى ولي العهد الذي عادة ما يكون ابنه أو أحد إخوته. وفي حالة اختلال العمل بهذا المبدأ في انتقال السلطة نتيجة الانقسام داخل الأسرة الحاكمة أو جود تنافس بين أكثر من شخص على المنصب غالباً ما تلعب الأسرة الحاكمة دوراً مهماً في حسم هذا الخلاف بحيث يعتبر أعضاؤها بمثابة حزب حاكم يقرر كثيراً من السياسات، وعادة ما يكون لأعضاء الأسرة الحاكمة رأي في ولي العهد الذي يصبح فيما بعد ملكاً أو أميراً.^(٣٣)

وهكذا لم تعرف النظم الملكية في الخليج - فيما عدا الكويت- الانتخابات إلا منذ فترة قريبة. ولم تسمح كل هذه النظم -بما فيها الكويت- بالتعدد الحزبي حتى وقت قريب. ومن ثم يعتبر الحديث عن تداول السلطة في مثل هذه النظم أمراً غير منطقي.^(٣٤)



أما ما يتعلق بالنظم الملكية شبه الدستورية التي تضم كل من (الأردن والمغرب والكويت) وتعرف الحياة الدستورية مثلما تسمح بالتعدد الحزبي. وتجرى فيها انتخابات دورية يترتب عليها تشكيل للمجلس النيابي (الأمة في الكويت والنواب في الأردن والمغرب). ويفترض من الناحية النظرية أن تسفر الانتخابات عن أغلبية حزبية تسمح بتداول السلطة بين الأحزاب إلا أن هذا الأمر لم يحدث إلا نادراً، ووفقاً لقيود معينة، حيث يشغل ولي عهد الكويت عادة منصب رئيس الوزراء ويشغل كبار أعضاء الأسرة الحاكمة المناصب المحورية في الحكومة (الخارجية، الدفاع، الداخلية.. إلخ) الأمر الذي يعوق مجلس الأمة عن القيام بمهامه، بل إن الخلاف بين مجلس الأمة ومجلس الوزراء قد أدى أكثر من مرة إلى حل مجلس الأمة وتوقف الحياة الدستورية.^(٣٥)

وفي الأردن التي يأخذ الدستور بالنظام البرلماني طبقاً للمادة الأولى منه ، التي حسمت أيضاً أمر انتقال السلطة بأسلوب الوراثة عبر التأكيد على " إن نظام الحكم فيه نيابي ملكي وراثي " ليجري - بعد ذلك - تدعيم هذا الأمر عبر النص في المادة (٢٨) على " إن عرش المملكة وراثي في أسرة الملك " هذا إلى جانب السلطات التي يتمتع بها الملك لتجعله من الناحية الفعلية الشخصية المحورية في النظام. ورغم السماح بالتعدد الحزبي لم يتمكن أي حزب من الحصول على أغلبية نيابية تمكنه من تشكيل الحكومة، الأمر الذي يتيح للملك تكليف رئيس الحكومة عادة ما يحصل على ثقة مجلس النواب دون أن يكون اختياره بالضرورة مرتبطاً بحصوله على أغلبية برلمانية.^(٣٦)

وتتكرر الصورة إلى درجة المطابقة في المملكة المغربية التي يؤكد دستورها في مادته (٢٠) " إن عرش (المغرب) وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سناً من ذرية جلالة الملك (الحسن الثاني) ثم إلى ابنه الأكبر سناً "^(٣٧) إلا أن التطبيق الفعلي منذ استقلال (المغرب) قد جعل الملك هو المتحكم في جميع السلطات. وقد استخدم الملك التعدد الحزبي لتحقيق سيطرة شبه دائمة على المجلس من خلال تمكن الأحزاب الموالية للقصر من الحصول دائماً على أغلبية تمكنها من تشكيل الحكومة والحصول على ثقة المجلس. إلا أن تطوراً قد حدث في نهاية حكم الملك الراحل الحسن الثاني حين حصلت الأحزاب المعارضة على أغلبية مكنتها من تشكيل الحكومة للمرة الأولى مع بعض القيود التي كان من بينها اختيار الملك لوزير الداخلية في الحكومة. وقد تغير هذا الوضع مع تولي الملك محمد السادس حيث أقيل وزير الداخلية برغبة من الملك.

ورغم هذا تعتبر التجربة (المغربية) تجربة فريدة في التداول السلمي للسلطة في النظم السياسية العربية حيث انتقل زعيم المعارضة عبد الرحمن اليوسفي -والذي اعتقل عدة مرات- إلى منصب رئيس الوزراء. واستمرت تجربة التعايش هذه والتي يطلق عليها حكومة التناوب دون تعثر رغم وفاة الملك الحسن الثاني في ظل حكومة (اليوسفي).

والخلاصة أن الواقع الفعلي لا يحمل تمايزات كبيرة بين مجموعات النظم التي سبقت الإشارة إليها، إلا أن آليات انتقال السلطة تختلف من نظام إلى آخر. وباستثناء المغرب الذي تم فيه الانتقال لاعتبارات تتعلق برغبة الملك الراحل في تهيئة أوضاع أكثر استقراراً للنظام مع اقتراب رحيله، يبقى انتقال السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة لشغل منصب الرئيس أو رئيس الوزراء في النظم الملكية أمراً بعيد المنال حتى الآن. وإن كانت النظم التي تشهد تعدداً حزبياً وانتخابات دورية أقرب لتحقيق هذا الهدف من تلك التي تمنع التعدد أو الانتخابات أو تخلو من المجلس التشريعي أو من الدساتير الحديثة.



المطلب الرابع : انفراج الأزمة ومستقبل التغيير العالم العربي

إذا رصدنا الحالة السياسية العربية الراهنة وجدنا أننا - فعلا - أمام مرحلة انتقالية وعلى مفترق طرق رئيسي، وإزاء تشكل خيارات جديدة. بيد أن هذه الرؤية تدفع إلى مناقشة حالة التدافع بين الشروط والعناصر الجديدة التي تعمل على تغيير واستبدال الواقع الحالي وبين الشروط والعناصر القديمة التي تعمل على التخفيف من حدة الضغوط وإعادة تكييف الحالة السياسية مع المتغيرات، لكن بالإبقاء على سماتها الرئيسية والنخب الحاكمة الحالية.

تبدو في مقدمة العوامل الجديدة الدافعة باتجاه التغيير السياسي زوال الشروط التاريخية التي كانت تشكل رافعة للسياسة العربية، وأبرز ذلك انهيار التحالفات الدولية السابقة التي كانت تستند النظم العربية إليها في تثبيت مشروعيتها العملية؛ فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تلاشي السند الدولي للنظم الاشتراكية - القومية، وأدت المتغيرات الجديدة (ما بعد أيلول) إلى انهيار التحالف بين الولايات المتحدة والنظم المحافظة، بل وتحول هذا التحالف إلى النقيض من خلال تغير السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وانتقالها من إستراتيجية الاحتواء إلى إستراتيجية التغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي. وأصبح النظام الدولي الجديد عاملا دافعا باتجاه تغيير النظم السياسية العربية، بعد أن كان من شروط استقرارها وبقائها سابقا.

وغني عن البيان أن النظم التي تفتقد إلى الشرعية السياسية الشعبية تستمد مقومات قوتها الفعلية من التحالفات والتوازنات التي تنشئها، والخلل بهذه التوازنات سيصيب هذه النظم بهزات عنيفة، ويضع علامات استفهام كبرى حول شرعيتها العملية. (٣٨)

وأدى تطور دور الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الاتصال إلى ثورة في نظريات علم السياسة ذاته وارتقاء في وعي الجماهير باتجاه المطالبة بحقوقها المصادرة. كل هذه وتلك من المتغيرات الجديدة انعكست بشكل كبير على السياسة العربية، إذ لم تعد أكثر النظم تسلطية قادرة على منع ثورة المفاهيم والأدوات السياسية الجديدة من اختراق حدودها ومناكفتها في الداخل، وإجبارها على فتح المجال لها، سواء بشكل كبير في بعض الدول أو بشكل محدود في دول أخرى، لكنه أخذ في النمو فيها.

وفي الوقت الذي تفترض فيه هذه المفاهيم السياسية الجديدة قدرة الشعب على التعبير عن رأيه ومواقفه السياسية، ومحاسبة الحكومة، والمشاركة في صنع الحدث من خلال مؤسسات غير رسمية (وسائل الاتصال الجماهيري، مؤسسات المجتمع المدني)، فإن السياسة العربية الرسمية تقوم على إقصاء الشعب والمعارضة عن الممارسة السياسية العملية والحقيقية.

وعلى الرغم من بقاء التحالفات الداخلية قائمة في كثير من الدول العربية، إلا أن هذه التحالفات تتعرض إلى حالة من التصدع والضعف، بشكل كبير، لأسباب متعددة منها أن هذه التحالفات قامت مع فئات أو أقليات داخل المجتمعات العربية، تقوم في كثير من الدول على دور أقلية عرقية أو طائفية أو دينية أو طبقية محصورة في الهيمنة على موارد البلاد المالية والسياسية. وليس مع أغلبية القاعدة الشعبية ذاتها، والوعي الشعبي العربي اليوم بات - في مرحلة جديدة - يطالب فيها بالإصلاح السياسي ومحاسبة النخبة وتوسيع قاعدة الحكم والمشاركة الشعبية، وهذه كلها تؤثر بشكل كبير على التحالفات الداخلية القائمة.

كما أن قاعدة التحالفات السابقة قامت - في الأغلب الأعم - على مفهوم الدولة الريعية التي تقيم المشروعات الاقتصادية وتتحكم في الموارد المالية بالمنح والحرمان، وتسيطر على حركة السوق.. الخ، وهذا المفهوم ذاته ودور الدولة الاقتصادي بدأ بالتغيير حتى في الدول غير الليبرالية تحت ضغط الظروف الاقتصادية المتدهورة والأزمات الخانقة (كأزمة البطالة والتضخم والحرمان النسبي في كثير من الدول



العربية) . إن التحولات الاقتصادية الجارية – والتي تتخذ في كثير من الدول العربية طابع الخصخصة البنوية – تحمل أبعادا سياسية واجتماعية، وتتضمن تغييرا وتبدلا في مصادر الشرعية الداخلية من خلال تغيير قاعدة التحالفات، وهو الأمر الذي يؤدي – كذلك - إلى تغيير في طبيعة وسمات الحالة السياسية السابقة

وهكذا كانت المحصلة تغير في أبرز سمات الحالة السابقة، ومن المؤشرات الواضحة على بدء هذا التغير وفعاليته: انفجار الثورات الشعبية العارمة في الكثير من الدول العربية مثل (تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والبحرين والجزائر فضلا عن الأردن والمغرب) . وقد استطاعت بعض هذه الثورات إسقاط نظم سياسية راسخة في هذه المنطقة مثل (تونس ومصر وليبيا واليمن)

وعلى الرغم من الهزات التي تعرضت البقية الباقية من النظم السياسية ومنها إلا أنها ما تزال قائمة مثال ذلك (سوريا والجزائر والبحرين) . وقد يكون تفسير ذلك امتلاك هذه النظم موارد القوة والتأثير خاصة الموارد الاقتصادية والقوة الأمنية والعسكرية ، التي تقطع الطريق على محاولات التغيير الشعبي إلى جانب امتلاكها لسيف الأمن الذي تضرب به وتجهض من خلاله أية محاولات حقيقية للتغيير. يضاف إلى ذلك أن المجتمعات في هذه النظم لم تتوفر فيها بعد القوى أو الحركات الاجتماعية والسياسية التي تناضل لانجاز التحول المرتقب، وحتى لو شهدت بعض المجتمعات تغييرات في بعض الصيغ المطبقة في جانب واحد أو أكثر من هياكلها وأجهزتها، إلا إن ذلك لا يعني حدوث تغير جذري نحو التحول الديمقراطي.

وما تقدم يدفع الى الاستنتاج بان الأنظمة السياسية المتبقية ستمضي قدما في إدارة الشارع وتحديد شكل وحجم التغيير الذي سينعكس بدوره على انتقال السلطة وبخاصة في الممالك العربية من جيل إلى آخر ضمن العائلة الحاكمة نفسها، أما بصورة سلمية أو بصيغة (انقلابات القصور)^(٣٩).

الخاتمة

أولا: النتائج :

إتضح مما تقدم أن مبدأ تداول السلطة يقع في الحلقة المركزية للممارسة الديمقراطية ، ويستجيب بفاعلية لخاصية التنوع والنزوع إلى التغيير في المجتمعات الإنسانية .

وعلى الرغم من ذلك فإن جميع النظم العربية حتى الآن لا تعرف الانتقال الحقيقي للسلطة بشقها التنفيذي خاصة والذي يعني الانتقال السلمي للسلطة من رئيس إلى آخر أو من حزب أغلبية إلى حزب آخر بناء على رغبة المواطنين أصحاب الحق في اختيار من يحكمهم، باستثناء كل من لبنان والعراق.

والأكثر من ذلك ، أن بعض النظم العربية لم تحدد حتى آلية لانتقال السلطة في حالة اختفاء القائد مثلما هو الحال في (ليبيا وسلطنة عمان). وفي البعض الآخر من الدول العربية التي حدد الدستور فيها آلية لانتقال السلطة في حال خلو المنصب، لم يتم احترام الدستور بل وتم تعديله بسرعة مدهشة ليناسب شخصاً بعينه بعيدا عن أي إمكانية لاعتماد الانتخابات كوسيلة في وصول البديل إلى سدة الحكم كما هو الحال في سوريا في نهاية حياة (حافظ الأسد) .

والواقع إن محنة انتقال السلطة في العالم العربي ليست نتاج ظرف بعينه أو متغير منفرد، وإنما هي حصيلة لتفاعل جملة من العوامل والظروف (التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) التي أوجدت المستبد وأدامت له أسباب البقاء على سدة الحكم ، وعزلته عن إرادة الشعب وحتى عن نصوص الدستور الذي صيره عتلة لإغراضه وطموحاته ف للبقاء على سدة الحكم وبهذا استعاض



الحاكم عن الشرعية الدستورية بشرعية مزيفة من صنع الإغراض الشخصية . وكانت الشعوب العربية بسلبيتها سببا وشريكا آخر في اختلاق هذه الأزمة وإدامتها مع استطالت سكوتها عن تجاوزات الحكام وانتهكاتهم المستمرة للدستور والإرادة الشعبية .

وهكذا لم تكن أزمة التداول السلمي للسلطة في حقيقتها ، أزمة ناشئة عن النصوص القانونية أو في إطارها بقدر ما كانت النصوص القانونية – في أحيان كثيرة – وسيلتها وأداتها لتحقيق المزيد من اختناقات التداول السلس للسلطة ، وإنما كانت أزمة متعددة الأسباب موحدة المظاهر وان اختلفت طرق التعبير عنها واستغرقت منرجات زمنية متنوعة .

وإذا كانت التاريخ قد ألقى بتركته الاستبدادية المضنية على طريق انتقال السلطة فان الحاضر يتشاطر تلك التركة ويتحمل كفلا مهما من المسؤولية عنها بسبب الظروف المجذبة التي بات يعيش في كنفها المواطن العربي .

ومع بروز حالة من الحراك الشعبي العربي الصاخب الذي اقتلع الكثير من ثوابت التوازنات السياسية في هذه المنطقة ، صرنا نعيش في حالة من المخاض الذي تتنافس فيه قوى التغيير وعوامله مع تلك القوى والظروف القديمة التي تعمل على التخفيف من حدة الضغوط وإعادة تكييف الحالة السياسية مع المتغيرات، لكن بالإبقاء على سماتها الرئيسية والنخب الحاكمة الحالية .

ثانياً: التوصيات :

يبقى أمر الانتقال إلى مستقبل واعد عبر اعتماد آليات ديمقراطية فاعلة لانتقال السلطة في النظم السياسية العربية ، رهنا بعدد من المستلزمات هي :

١. ضرورة استنبات ثقافة ترعى القيم الديمقراطية المتمثلة في احترام التعددية والتسامح والحرية بعيدا عن روح الأثرة والاستعلاء والإقصاء أو الوصاية على الآخرين .
٢. إعادة إنتاج ثقافة لا تجعل من السلطة غاية ولا تشريفا ، بل تصير السلطة – مهما كانت – مسؤولية وتكليفا ينبغي النهوض به على أتم وجه خدمة للشعب لا تسلطا عليهم .
٣. ضرورة وجود نص دستوري يوضح آلية لانتقال السلطة يتم احترامه من قبل الجميع. مع ضمانة تطبيق هذا النص وحمائته من تجاوزات الحكام عبر إعلاء ستار الشرعية والمشروعية الدستورية والقانونية .
٤. ضرورة وجود تعدد حزبي وسياسي حقيقي يسمح بتنافس سياسي يكون المواطنون هم الحكم والمرجع الأخير فيه.
٥. ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية حقيقية تسمح بالتعبير عن إرادة الناخبين.
٦. ضرورة التخلي عن شعارات من قبيل ضرورات المرحلة التاريخية واعتبارات الصراع العربي الإسرائيلي والحفاظ على وحدة الأمة، والتأكيد على أن الشعوب العربية قادرة على اختيار قادتها الأكثر صلاحية وليس لأحد أن يختار لها متذرعاً بعدم الأهلية أو بعدم القدرة على الاختيار.
٧. السعي إلى إنضاج وتطوير دور منظمات المجتمع المدني بما يخدم متطلبات البناء الرصين لنظام سياسي يؤمن بالحرية والديمقراطية والمساواة وينبذ ثقافة الاستنثار بالسلطة والإقصاء والتسلط . مع فتح آفاق أوسع للإعلام الوطني لينهض بمهمته بوصفه سلطة رابعة مهمتها التربية الوطنية والرقابة الشديدة على إخفاقات السياسيين وتجاوزاتهم .



الهوامش

(١) عماد بن محمد ، التداول على السلطة ، مقال منشور على موقع كلمة الالكتروني ، بتاريخ ، ١٤ آذار (مارس) ٢٠٠٣ . الرابط :

<http://www.kalimatunisie.com/num12>

(٢) د. عادل عامر ، تداول السلطة وفق المعايير الدولية والنظم السياسية في الوطن العربي ، بحث

منشور على موقع النبا ، <http://www.annabaa.org/nbalaibrary/index.htm>

(٣) د. صفي الدين خربوش ، تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات ، موقع الجزيرة

[http://www.aljazeera.net/NR/exeres/42BC471A-F44D-4028-8800-](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/42BC471A-F44D-4028-8800-8FBCE779382E.htm)

[8FBCE779382E.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/42BC471A-F44D-4028-8800-8FBCE779382E.htm)

(٤) د. عادل عامر ، مصدر سابق .

(٥) د. صفي الدين خربوش ، مصدر سابق

(٦) هاتف الاعرجي ، من سمات الدستور الديمقراطي ..تداول السلطة سلميا ، مقال منشور على موقع جريدة الاتحاد الالكتروني

(٧) عماد بن محمد ، مصدر سابق ، <http://www.kalimatunisie.com/num12>

(٨) د. إمام عبد الفتاح إمام ، الطاغية : دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٤ ، ص ١٦١ .

(٩) د. عبد الكريم الارياني ، حالة الديمقراطية في الوطن العربي ، مقال منشور على موقع المؤتمر

الالكتروني ، بتاريخ ١ ابريل ٢٠٠٥ <http://www.almotamar.net/news/20492.htm>

(١٠) سري هاشم محمد صادق ، أزمة الديمقراطية في الأنظمة العربية وأثرها على المشاريع الوحدوية :

دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية - الجامعة

المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥ .

(١١) المصدر السابق ، ص ١٦-١٧ .



- (١٢) عبد الإله بلقزيز ، الإصلاح السياسي في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٠٤ ، السنة ٢٠٠٤ ، ص ص ٨٧ - ٨٨ .
- (١٣) هيثم ضهي ، النظم السياسية العربية من الجمود الى الإصلاح المنشود ، مقال منشور على موقع دنيا الرأي ، بتاريخ 10-11-2006
- (١٤) السيد ياسين ، أزمة السلطة في العالم العربي ، مقال منشور على موقع مجلة الاتحاد الالكتروني ، بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٦ ، <http://www.mokarabat.com/m1217.htm>
- (١٥) د. برهان غليون ، أزمة تداول السلطة في العالم العربي ، صحيفة الاتحاد ، الجمعة ٣٠ ابريل .
- (١٦) عبد النور بن عنتر وآخرون ، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٩ .
- (١٧) د.سامر مؤيد ، الديمقراطية والحرية ، محاضرات أقيمت على طلبة المرحلة الثانية في كلية الهندسة / جامعة كربلاء ، ٢٠١١ ، ص ٤٥ .
- (١٨) إن ابرز مثال يمكن الاستدلال به على هامشية اثر المعارضة في النظم السياسية العربية يمكن استجلاءه من دول الخليج العربي ولاسيما البحرين والكويت ، ينظر : مفيد الزيدي ، المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٢٠ ، السنة ٢٠٠٥ ، ص ص ٥٦ - ٦٩ .
- (١٩) ينظر شارل عيساوي ، الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٢٢ ، السنة ٢٠٠٥ ، ص ص ١٣ - ١٦ .
- (٢٠) عبد النور بن عنتر ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .
- (٢١) معتز بالله عبد الفتاح ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .
- (٢٢) محمد جابر الأنصاري ، العرب والسياسة : أين الخلل ؟ ، دار الساقى للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٨١ - ١٩١ .
- (٢٣) زياد حافظ ، الديمقراطية في لبنان : خرافة أم واقع ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٢٠ ، السنة ٢٠٠٥ ، ص ص ٥٢ - ٥٣ .
- (٢٤) محمد جابر الأنصار ، مصدر سابق ، ص ١٩٢ .



- (٢٥) دستور الجمهورية التونسية لعام ١٩٥٩
- (٢٦) دستور جمهورية مصر العربية لعام ١٩٧١ .
- (٢٧) دستور الجمهورية الجزائرية لعام ٢٠٠٢
- (٢٨) دستور جمهورية لبنان لعام ١٩٢٦
- (٢٩) فاتح سميح عزام ، الدستور في الوطن العربي : عوامل الثبات وأسس التغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٢ .
- (٣٠) محمد المهدي، تداول السلطة في الوطن العربي ، مقال منشور في الموقع :
http://bohothe.blogspot.com/2008/12/blog-post_02.html
- (٣١) د.علي الدين هلال ود.نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٦٠ - ٦١ .
- (٣٢) د.عادل عامر ، مصدر سابق ، ص ص ٢٠-٢١ .
- (٣٣) علي خليفة الكواري ، نحو مفهوم مشترك افضل للديمقراطية في البلدان العربية ، مقال منشور على موقع الجزيرة ، بتاريخ ١٤/٢/٢٠٠٧ - <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/42BC471A-F44D-4028-8800-8FBCE779382E.htm>
- (٣٤) ماجد كيالي ، عن أحوال السياسة في واقعنا العربي الراهن ، مقال منشور على موقع اليسار الإلكتروني بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٠ ، <http://www.alkawmiyeenalarab.net>
- (٣٥) دستور دولة الكويت لعام ١٩٦٢
- (٣٦) دستور المملكة الهاشمية الأردنية لعام ١٩٥٢
- (٣٧) دستور المملكة المغربية لعام ١٩٧٢
- (٣٨) محمد سلمان ، مستقبل السياسة العربية : مساحات الحركة والتغيير ، مقال منشور في مجلة العصر الإلكتروني ، بتاريخ ٢٢-٢-٢٠٠٥ ،
<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&ContentId=6336>
- (٣٩) معتز بالله عبد الفتاح ، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٢٦ ، السنة ٢٠٠٦ ، ص ص ٢٣ - ٢٥ .



المصادر :-

أولا : الكتب

- ١- د.إمام عبد الفتاح إمام ، الطاغية : دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٤ .
- ٢- د.سامر مؤيد ، الديمقراطية والحريية ، محاضرات أقيمت على طلبة المرحلة الثانية في كلية الهندسة / جامعة كربلاء، ٢٠١١ .
- ٣- عبد النور بن عنتر وآخرون ، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ .
- ٤- د.علي الدين هلال ود.نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
- ٥- فاتح سميح عزام ، الدستور في الوطن العربي : عوامل الثبات وأسس التغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
- ٦- محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة : أين الخلل ؟ ، دار الساقى للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٩٨ .

ثانيا : المجلات والدوريات

- ١- د. برهان غليون ، أزمة تداول السلطة في العالم العربي ، صحيفة الاتحاد ، الجمعة ٣٠ ابريل .
- ٢- عبد الاله بلقيز ، الإصلاح السياسي في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٠٤ ، السنة ٢٠٠٤ .
- ٣- زياد حافظ ، الديمقراطية في لبنان : خرافة ام واقع ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٢٠ ، السنة ٢٠٠٥ ، ص ص ٥٢-٥٣ .
- ٤- شارل عيساوي ، الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٢٢ ، السنة ٢٠٠٥ .



٥- معتز بالله عبد الفتاح ، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٢٦ ، السنة ٢٠٠٦ .

٦- مفيد الزبيدي ، المعارضة السياسية وانماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٢٠ ، السنة ٢٠٠٥ .

ثالثا : الرسائل الجامعية

١- سرى هاشم محمد صادق ، أزمة الديمقراطية في الأنظمة العربية وأثرها على المشاريع الوحدوية : دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية - الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٤ .

رابعا : النصوص القانونية

- ١- دستور الجمهورية التونسية لعام ١٩٥٩
- ٢- دستور الجمهورية الجزائرية لعام ٢٠٠٢
- ٣- دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥
- ٤- دستور جمهورية لبنان لعام ١٩٢٦
- ٥- دستور جمهورية مصر العربية لعام ١٩٧١ .
- ٦- دستور دولة الكويت لعام ١٩٦٢
- ٧- دستور المملكة المغربية لعام ١٩٧٢
- ٨- دستور المملكة الهاشمية الأردنية لعام ١٩٥٢

خامسا : مصادر الشبكة الدولية للمعلومات

١- السيد ياسين ، أزمة السلطة في العالم العربي ، مقال منشور على موقع مجلة الاتحاد الالكتروني ،

بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٦، <http://www.mokarabat.com/m1217.htm>

٢- د. عادل عامر ، تداول السلطة وفق المعايير الدولية والنظم السياسية في الوطن العربي ، بحث

منشور على موقع النبا ، <http://www.annabaa.org/nbalaibrary/index.htm>



السنة الخامسة..العدد الثاني..٢٠١٣ م

مجلة رسالة الحقوق

٣- د. عبد الكريم الارياني ، حالة الديمقراطية في الوطن العربي ، مقال منشور على موقع المؤتمر

الالكتروني ، بتاريخ ١ ابريل ٢٠٠٥ ، <http://www.almotamar.net/news/20492.htm> ،

٣- علي خليفة الكواري ، نحو مفهوم مشترك أفضل للديمقراطية في البلدان العربية ، مقال منشور على

موقع الجزيرة ، بتاريخ ١٤ /٢ /٢٠٠٧ ،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/42BC471A-F44D-4028-8800->

[8FBC779382E.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/42BC471A-F44D-4028-8800-8FBC779382E.htm)

٤- عماد بن محمد ، التداول على السلطة ، مقال منشور على موقع كلمة الالكتروني ، بتاريخ ، ١٤

آذار (مارس) ٢٠٠٣ . الرابط : <http://www.kalimatunisie.com/num12> ...

٥- ماجد كيالي ، عن أحوال السياسة في واقعا العربي الراهن ، مقال منشور على موقع اليسار

الالكتروني ن بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٠ ، <http://www.alkawmiyeenalarab.net>

٦- محمد سلمان ، مستقبل السياسة العربية : مساحات الحركة والتغيير ، مقال منشور في مجلة العصر

الالكترونية ، بتاريخ ٢٢-٢-٢٠٠٥ ،

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&ContentId=6336>

٧- محمد المهدي، تداول السلطة في الوطن العربي ، مقال منشور في الموقع :

http://bohothe.blogspot.com/2008/12/blog-post_02.html

٨- هاتف الاعرجي ، من سمات الدستور الديمقراطي ..تداول السلطة سلميا ، مقال منشور على موقع

جريدة الاتحاد الالكتروني

٩- هيثم ضهي ، النظم السياسية العربية من الجمود الى الإصلاح المنشود ، مقال منشور على موقع دنيا

الرأي ، بتاريخ 10-11-2006